المرصد اللبناني لحقوق
العمال والموظفين

أوضاع القطاع الزراعي وواقع العمالة في لبنان

"تقرير المسح الإجتماعي السريع"

المرصد اللبنانـي لحقوق
العمـــال والموظفيـــن

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠٢٤

يود فريق العمل أن يوجه الشكر
لكافة رؤساء النقابات، وأمناء السر في قطاعات العمال الزراعيين المستهدفين في المسح، وعدد من رؤساء المصالح والدوائر في المناطق الزراعية، اضافة الى اصحاب الحيازات الزراعية، الكبيرة والمتوسطة واصغيرة، الذين ساعدوا على انجاز هذا المسح الزراعي السريع.

باحث أساسي:
خضر نجدي
منسّق وحدة الرصد

اشراف عام:
د. أحمد ديراني
المدير التنفيذي للمرصد

تُمثل هذه الدراسة آراء المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسيات الجهة المانحة أو أيّ من شركائه.

Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders
المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
Fondation euro-méditerranéenne de soutien aux défenseurs des droits de l'Homme

منهجية المسح :

اعتمد المسح الزراعي السريع في منهجيته، على البحث المكتبي والميداني، من خلال أدوات المسح الاجتماعي السريع لتحديد التغيّرات التي طرأت على العمالة في القطاعات الزراعية الأبرز في لبنان والاشارة الى أماكن الخلل التي يتأثر بها العمال.

وقد ارتكز المسح على استبيانات مختلفة لكل قطاع، وعلى مقابلات ميدانية، نفذها فريق الراصدين في المرصد، واستمر العمل الميداني أكثر من شهرين.

شمل المسح محافظات لبنان - البقاع - بعلبك الهرمل - عكار - الشمال - جبل لبنان -الجنوب. واستهدفت الاستبيانات والمقابلات، رؤساء وأمناء سر النقابات في القطاعات الزراعية المستهدفة، وعدد من أصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وتمَّ بعد ذلك استخراج النتائج وفق جداول ورسوم بيانية ، ساهمت بشكل كبير ، في توضيح الواقع المزري الذي يعيشه العمال الزراعيين في لبنان، والأثر على تطوير القطاع الزراعي.

مقدمة:

القطاع الزراعي في لبنان، السّمات الأبرز للأزمة البنيوية في القطاع

بهدف معرفة واقع وبنية العمالة في القطاع الزراعي في لبنان قام المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين بدراسة، تناولت أبرز الزراعات، اذْ يشكّل القطاع الزراعي واحداً من الركائز الأساسية في الاقتصاد اللبناني بعد قطاعات التجارة والصناعة والخدمات، ويلعب هذا القطاع دوراً اجتماعياً كبيراً من خلال توفير فرص العمل و تعزيز قدرة الأسر المعيشية على الصمود في وجه التحديات والصدمات، لاسيّما خلال الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، فضلاً عن المساهمة في تأمين جزء من الأمن الغذائي الوطني. ويسهم قطاع الزراعة بحوالي ٣ الى ٥% من الناتج المحلي، ويعمل فيه حوالي ٢٥% من القوى العاملة، ١٢% منها بدوام كامل، و١٣% بدوام جزئي اغلبها يدخل في الأعمال العائلية غير مدفوعة الأجر الشهري، اذ اظهرت الدراسات ان هذا القطاع يؤمن مداخيل لحوالي ١٥% من السكّان اي ما يقارب ٢٥٠ الف عائلة (١). تشمل الاستثمارات في القطاع الزراعي ٢٠% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر بـ ٦٠% من إجمالي المساحة العامة للبلد، ما يؤشر إلى الإمكانات المتاحة لزيادة مساهمة هذا القطاع، فيما لو أعطت السّلطات المسؤولة ووزارة الزّراعة على وجه الخصوص، الاهتمام والعناية لتطويره ودعمه، من خلال توفير التسهيلات الائتمانية، والقروض الميسّرة، ودعم المسّتلزمات الزراعية وايصالها الى المزارعين مباشرة، والتشدّد في الالتزام بالرزنامة الزّراعية، الأمر الذي من شأنه ان يسهم في زيادة الحيازات الزراعية، واتسّاع حجم اليد العاملة إلى أقصى مدى ممكن، فضلاً عن المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي لا سيّما في ظل الأزمات المتلاحقة.

هذا فضلاً عن استيعاب هذا القطاع، بما يقارب ربع القوى العاملة في الصناعات الغذائية اللبنانية، حيث قدّر التوظيف الاجمالي في هذا القطاع بـ ٢٤% (٢).

إن قطاع الزّراعة في لبنان يعاني من أزمة مزمنة إرتبطت بالسّياسات العامّة من جهة،وبتوجيه تلك السّياسات بما يخدم مصالح أصحاب النفوذين السياسي والاقتصادي من جهة ثانية، حيث تذهب معظم التقديمات والتسهيلات المصرفية اليهم، كونهم من اصحاب الحيازات الكبيرة واصحاب مؤسسات صناعات زراعية.

وقد ضاعف من تعميق الأزمة، التساهل في تطبيق القوانيين المتعلقة بحماية المزارعيين من منافسة

(١) البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٢٢

(٢) منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) في لبنان - لبنان في لمحة

المنتجات الأجنبية، التي يستفيد منها التجار واصحاب النفوذ المشار اليهم.

الا انّ العنوان الأبرز في عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي، هو بتركه بلا تنظيم أو تشريع، وبإسّتبعاد العمّال الزراعيين من أحكام قانون العمل اللبناني كما جاء في المادة ٧ من هذا القانون، حيث استثنت احكام هذه المادة، النّقابات الزّراعية، والمؤسّسات التي يشتغل فيها افراد العائلة تحت إدارة الأباء أو الوصيّ ، وهذا ما ينطبق بأغلبه على العمل الزراعي في لبنان، إضافة الى دوران أزمة القطاع الزراعي البنيوية حول القضايا التّالية:

١- تمركز ملكيّة الحيازات الكبرى:

إنّ عدداً كبيراً من العمّال الزّراعيين اللّبنانيّين والعمّال السّوريين لا يملكون أراضي، فإمّا يستأجرون الأراضي لزراعة محاصيل موسمية أو إنشاء خيّم زراعية، الأمر الّذي يؤدي إلى ممارسات غير مستدامة في الأنشطة الزراعية واستعمال مفرط للأراضي والمستلزمات الزراعية، ما ادى إلى تدني الإنتاجية، واستنزاف في الأرض، مع استمرار استخدام الأسمدة والمبيدات.

وتزداد المشكلة تعمّقاً مع تمركز ملكية ثلثيّ الأراضي الزراعية بأيدي عشرة بالمئة من المالكين كما تشير أغلب الدراسات التي تتناول ملكية الأراضي في لبنان، والتي تعود لشخصيات سياسية نافذة، قادرة على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية والمستلزمات الزراعية. وقد بدأت أزمة التمويل للمزارعين لاسيّما الصّغار والمتوسّطين، مع إلغاء بنك التسليف الزراعي، في سبعينيات القرن الماضي، والمخصّص لأقراض المزارعين بشروط ميسّرة. وتستمّر سياسة تهميش قطاع الزراعة حتى الآن، حيث لم تلحظ الموازنات المقرّة ايّة مبالغ استثمارية، او طارئة، لدعم القطاع.

٢- غياب التّمويل:

إنّ أكثرية المؤسسات الماليّة اللّبنانيّة لا تبدي حماسة لإقراض المزارعين الصّغار والمتوسّطين، كما يتردّد المزارعون في التوجه إلى المصارف طلباً للقروض بسبب التعقيدات والشروط القاسية، ويفضّلون الحصول على قروض غير نظامية من خلال العلاقات الاجتماعية، وغالباً ما يذهبون إلى موزّدي المسّتلزمات الزراعية، الّذين بدورهم يقومون بأنشطة الوساطة التّجاريّة بين المزارعين وأسواق الاستهلاك، فيتحكذم هؤلاء الوسطاء التجار بمصير الأسعار ومجمل عمليّة البيع بعيداً عن مصلحة المزارع.

٣-غياب سياسة الدّعم المباشر:

غياب البرامج التي تساعد المزارعين للحصول على البذار والشتول والأسمدة بأسعار تشجيعية، كما غابت تدابير الحماية والتدّخل السّريع من قبل الدولة، اثناء الخسائر بفعل الطبيعة، او من خلال المنافسة الخارجية، التي تترافق مع التّهاون في تطبيق الرزنامة الزراعية، والسّماح لدخول المنتوجات الزّراعية من الخارج في نفس الأوقات للمواسم المنتجة في لبنان.

٤- إدارة أسواق بيع السلع المنتجة:

يخسر المزارعون نسبة تفوق الخمسين بالمئة من قيمة منتجاتهم الزراعية بسبب سيطرة مشغلين يجمعون بين الزراعة والتجارة، ووسطاء يتكفّلون ببيع المحاصيل وغياب التمويل فيقع المزارعون بين

مطرقة المشغلين التجار، الذين يجمعون المنتجات في برادات لتصديرها إلى الخارج، فيحصلون على الجزء الأكبر من القيمة المضافة الّتي يمكن أن يحصل عليها المزارع، وسندان الوسطاء الذين يقومون بتجميع المحاصيل من عدّة مزارعين وبيعها بأسعار تناسب وسطاتهم أكثر من مصلحة المزارعين، الذين يتحاشون مخاطر عملية البيع (نقل ـ بنى تحتيّة...).

٥ - ضعف القطاع التعاوني:

لقد بقي مفهوم العمل التعاوني بعيداً عن تحوله إلى مؤسسة اقتصاديّة خاصّة ، تسعى إلى تأمين الموارد الزراعية بأقل كلفة، وبيع المنتجات بأفضل الأسعار، من خلال تعاون المزارعين وتكافلهم، ضمن إدارة ديمقراطية تخدم الأهداف الّتي أنشأت من أجلها التعاونيات، وأصبحت التعاونيات تتكاثر لتعزيز النفوذ الحزبي والسياسي على حساب تنمية وتطوير التعاونيات في لبنان.

٦-الطبيعة غير النظامية للعمل الزراعي:

رغم صدور قانون رقم ٨ بتاريخ ١٩٧٤ الّذي ينصّ على خضوع اللّبنانيّين العاملين في القطاع الزراعي لأحكام الضمان الاجتماعي في بعض أو جميع فروعه وفقاً لشروط تحدد بمراسيم تتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل، إلّا أنه لم تصدر حتّى الآن تلك المراسيم رغم مضي حوالي خمسين عاماً على صدور هذا القانون، ولم تعمل وزارة الزراعة على تعريف قانوني لمهنة المزارع ولا لعبارة الاستثمار الزراعي، وبقي معظم العمال الزراعيون أي حوالي ٩٠% من اللّبنانيّين والسّوريين وغيرهم من العمّال الأجانب يزاولون أعمالهم بطريقة غير نظامية وبالتّالي لا يستفيدون من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعيّة والصحيّة ومعاشات التقاعد.

واقع القطاع الزّراعي في زمن الانهيار المالي:

رغم التّحسن البارز الّذي طرأ على الاستثمار الزراعي، الّذي ترافق مع النزوح السوري الكبير عام ٢٠١١ بعد نشوء الحرب السورية، حيث وصل عدد النازحين إلى حوالي ١٥٠٠٠٠٠ مليون وخمسمئة ألف نازح، أتت الأزمة المالية عام ٢٠١٩ لتطيح بمعظم الإيجابيات الظرفيّة، لا بل أعادت القطاع الزراعي إلى ما قبل فترات النّمو الّذي شهده الاقتصاد اللبناني بين أعوام ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠.

إنّ وجود مليون ونصف المليون نازح سوري في لبنان بعد العام ٢٠١١ أدّى إلى ارتفاع الطّلب على المواد الغذائيّة، وشكّل هذا الطّلب في البداية عبئاً على اقتصاد لبنان، ثمَّ تحوّل لاحقاً إيجابياً، حيث ارتفعت القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعي، ولجأ السكان إلى الاستثمار في الزراعة، وتوسعت زراعة الخيم الزراعية والخضار على أنواعها والبطاطا والحبوب، وأتاح هذا الاستثمار فرصاً كبيرة لزيادة مداخيل المزارعين اللبنانيين وعدد كبير من العمال السوريين اللاجئين والعاملين في القطاع الزراعي.

إلّا أنَّ الأزمة المالية وانهيار قيمة الليرة اللبنانية غير المسبوق، وتزامنها مع أزمات عالمية كبيرة، بدأ بجائحة كورونا، وصولاً إلى الحرب الروسية الأوكرانية، اللّتين ساهمتا بارتفاع جنوني للأسعارالعالمية. وضعتا القطاع الزراعي اللبناني أمام تحديات، مثل تأمين المحروقات، والأدوية الزراعية، والأسمدة، والبذار. و فاقمت هذه الأزمة من تراجع قدرات اللّبنانيين والسّوريين على السواء، لا سيّما الفئات الضعيفة في تأمين أبسط مقومات العيش. ومع بداية العام ٢٠٢٣ وبعد تحرير سعر صرف العملة اللّبنانيّة، وتحديده وفق سعرالسوق السوداء على ٨٩٠٠٠ ليرة للدولار الواحد لكافة السلع المستهلكة، ارتفعت كلفة جميع المواد الّتي تدخل في إنتاج السّلع الزراعية، أبرزها أسعار المحروقات الّتي تحتاجها عمليّات استخراج المياة والري والتخزين، وارتفاع اسعار البذار والأسمدة والمبيدات الّتي تضاعفت عشرات المرات، ما دفع العديد من المزارعين الكبار والصغار الى ترك أعمالهم كي لا تتفاقم خسائرهم أكثر، حيث تراجع عدد المستثمرين في الزراعة الى حوالي ٥٠ %. وقد برز ذلك مع تراجع مؤشر الاستهلاك بنسبة قدرت بأكثر من ٦٠ %، بعد ان زادت أسعار المواد الغذائية بنسب وصلت الى الف مرة. هذا الواقع الّذي انعكس تراجعاً في المساحات الزراعية وبالتالي اليد العاملة الزراعية إلى مستويات قدرت وفق الدراسة الّتي أجريناها في المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين بحوالي ٣٥%. كما سيظهر ذلك في قراءة جداول الدراسة لاحقا.

حجم مساحة الحيازات والانشطة الزراعية وتوزع العمال عليها :

لقد أظهرت الدراسة تراجع المساحات الزراعية، وأعداد المؤسسات الزراعية الإنتاجية لا سيما في تربية الدواجن والمواشي والأبقار. وانخفضت المساحات المزروعة قمح من ٢٩٨٤٠٣ عام ٢٠١٠ كما قدرها المسح الزراعي الشّامل حينها، إلى ١٢٠٠٠٠ دونم عام ٢٠٢٣.

بلغت المساحة المزروعة للأصناف الّتي شملتها الدراسة، ١٨٦٣٠٨٨ دونم، من ضمنها مساحة زراعة الزّيتون، تضاف إلى زراعة الأشجار المثمرة الّتي قدرت المساحة ١,٢٥٩٢٨٢ دونم، تليها زراعة القمح حيث بلغت المساحة ١٧٨٢٠٦ دونم، موزعة بين المحافظات البقاع ١٠٣٣٧٢، عكار ٣٨٧٩٢، الجنوب ـ النبطية ١٩٢١٤ وبعلبك الهرمل ١٦٨٨١. ثمَّ زراعة الموز والحمضيات الّتي قدرتها دراسة المرصد بـ ١٧٠٤٠٠ دونم، حيث تراجعت في السنوات الأخيرة زراعة الحمضيات بشكل لافت لمصلحة زراعة الموز، والّتي تراجعت بدورها خلال الخمس سنوات الأخيرة بسبب توقّف التّصدير إلى عدد من الدول العربيّة، وقد بلغ عدد العمّال في هذا القطاع حوالي ١٢٦٠٠ عامل. وتركّزت زراعات الموز والحمضيات كالتّالي:

الساحل الجنوبي من الزهراني إلى الناقورة، تشمل زراعة الموز ١٤٠٠٠٠ دونم، و زراعة الحمضيات ٣٠٤٤٦ دونم، و في سهل عكار تغطي زراعة الحمضيات ٢٠١٠٠ دونم، وفي جبل لبنان تستحوذ زراعة الموز على ٣٠٤٠٠ دونم ، و ٢٠٣٠ دونم لزراعة الحضميات، فيما لم تسجل أرقام بارزة في باقي المحافظات لهذه الزراعة.

• زراعة البطاطا:

بلغت مساحات زراعة البطاطا ١٣٠٢٠٠ دونم، موزعة بين سهل البقاع وعكار و تنتج ٣٩٠٦٠٠ طن سنوياً، حيث يعمل فيها حوالي ٢١٧٠٠ عامل.

زراعة الخضار على أنواعها، وتضم الزراعات المحمية، والبعلية والمروية، منها البندورة، والخيار والخضار الورقية، حيث بلغت المساحات المزروعة ١٢٥٠٠٠ دونم، موزعة على كافة المحافظات وإن كانت محافظتي البقاع وعكار تستحوذان على النسبة الأكبر. وقد بلغ عدد العمال في هذه الزراعات ٢١٧٠٠ عامل، وهو العدد نفسه الذي ينتقل ويعمل في مواسم انتاج البطاطا والقمح.

• تربية الأبقار الحلوب

قدّرت أعداد الأبقار الحلوب ٥٠١٦٠ ألف رأس يتمّ تربيتها في مزارع كبيرة التي تضم٤٠٠ رأس وما فوق، ومتوسطة ١٥٠ رأس، وصغيرة بين ١٠ و٥٠ رأس، موزعة على كافة المحافظات. البقاع بعلبك الهرمل ٢٣٥٧٥ رأس، عكار

الشمال ١٠٥٣٣ رأس، جبل لبنان ٨٥٢٧ رأس، الجنوب النبطية ٨٠٢٥ رأس. ويعمل في هذا القطاع ٥٦٦٩ عامل وعاملة، بلغت نسبة النساء منهم ١٦%، وشكّل العمّال السّوريون من المجموع العام اكثر من ٨٥%، كما ورد في المقابلات مع اصحاب المزارع.

• تربية المواشي (أغنام ـ ماعز)

بلغ مجموع العاملين في تربية الأغنام والماعز حوالي ٨٥٧٥ عامل، موزعة بنسبة ٧٢% في البقاع وبعلبك الهرمل، ثمَّ ١٥% في عكار الشمال، ٨% في الجنوب والنبطية، و٥% في جبل لبنان.

• تربية الدواجن

قدّرت الدّراسة عدد مزارع الدواجن في لبنان لإنتاج لحم الدجاج والبيض بـ٥٩٠ مزرعة، موزعة على الشكل التالي:

١٩٥ مزرعة في الجنوب، ١٦٠ في البقاع و الهرمل، ١٤٠ في عكار والشمال و٩٥ في جبل لبنان، ويعود ارتفاع عدد المزارع في الجنوب والنبطية، إلى احتوائها على مزارع متوسطة وصغيرة، تنتج الواحدة منها بين ٣٠٠٠ وعشرة آلاف طير. أمّا المزارع الكبيرة للحم، وتنتج ملايين الطيور، تتواجد في عكار والشمال والبقاع، وجبل لبنان، ولإنتاج البيض تتمركز اغلب المزارع في البقاع.

وقد تمّ ملاحظة تناقص أعداد المزارع الصغيرة والمتوسطة عقب الأزمة المالية عام ٢٠١٩، لا سيّما في مناطق عكّار، بسبب ارتفاع كلفة أسعارالأعلاف والمحروقات الّتي تحتاجها تربية الدواجن، فتنسحب من السوق لمصلحة اصحاب المزارع ولكبيرة، التي تتحكم بأسعار اللحوم والبيض، حيث ارتفعت بشكل جنوني، فزادت ارباحها اضعاف ما كانت تحصل عليه قبل الأزمة، وبالتالي حرم صغار المربين من المداخيل ونتج عنها تسريح العديد من العمّال، كان يمكن ان تستمّر فيما لو وضعت الدولة برامج لدعمهم، خصوصاً اثناء الأزمات.

واقع وبنية العمالة في القطاع الزّراعي اللّبناني ٢٠٢٣

ـ العاملون في القطاعات الزراعية المستهدفة:

قدّرت دراسة المرصد إن عدد العاملين في القطاع الزراعي بلغت ٦٩٨٠٧ عامل، الغالبية العظمى من هذه العمالة هي عمالة غير نظامية ويعملون في كافة القطاعات، ويشكل العمّال السّوريون الأغلبية السّاحقة منها حيث بلغت ٩١,١٠%، أي ما يساوي ٦٣٦٢٥ ألف عامل، يليهم العمّال اللبنانيون من غير أصحاب الأراضي والحيازات، ٧,٤% ثمَّ العمّال الفلسطينيون، الأثيوبيّون، السّودانيون والمصريون ١,٩٩% أي ما مجموعه ٩٧١ عامل.

ـ التّوزع الجّندري للعمّال والعاملات الزّراعيين:

لقد تقاربت نسبة العمّال الذكور والإناث لدى العمّال السّوريين ، إذ بلغت للرجال ٥١,٩ % ٣٣٠٦٢ عامل، و٤٨ % لدى النساء اي ٣٠٥٦٥ عاملة، وبلغت لدى العمّال اللّبنانيّين، الرجال ٦٨،٣١%، أي ٣٥٦٠ عامل، و بلغت عند النّساء ٣١,٦٩% اي ١٦١٥ عاملة.

ـ دوام العمل في القطاعات الزراعية:

لقد أشارت الدراسة إلى أنَّ النّسبة الأكبر من العاملين في القطاع الزراعي المستهدف في الدّراسة، ينحصر دوام عملهم بـ ٦ ساعات عمل يومياً، وهي ٧٩،٩٣% أي ٥٠٧٠٠ عامل، وذلك يعود إلى طبيعة الأعمال الّتي تتطلّبها الأنشطة الزراعية لهؤلاء في زراعة الحمضيات والموز والبطاطا والخضار. يليهم الذين يعملون بين ٨ و ١٠ ساعات عمل يومياً بنسبة ٢٠,٢٨% اي ١٤٠٩٠ عامل، وهؤلاء يعملون بشكل رئيسي في تربية المواشي والأبقار. ثمّ دوام ٨ ساعات عمل يومياً بنسبة ٦,٧٣% اي ٤٦٨٢ عامل للذين يعملون في مزارع الدجاج في جميع المحافظات. وبيّنت معطيات الدراسة ان العمال الذين يعملون لأوقات طويلة، لم يتقاضو اي مبالغ اضافيّة على ساعات عملهم الاضافيّة التي تزيد عن ٨ ساعات في اليوم.

ـ التّمييز في رواتب العمال بين الجّنسيّات والجّنسين:

لقد تراوحت الأجور بما يعادل ٥٠ دولار و٤٠٠ دولار أميركي في الشهر، وجاءت على الشكل التالي: أجور النّساء السوريات بغالبيتهن بين ٥٠ و١٠٠ دولار اميركي، والنّساء اللبنانيات بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار أميركي، أمّا الرجال السوريين واللبنانيين، تراوحت اجورهم بين ٢٠٠ و٤٠٠ دولار، ويتقاضى حوالي ٢١٠ عامل لبناني و٥٠ عامل سوري أكثر من ٤٠٠ دولار أميركي اغلبهم يعمل في ادارة الأعمال في المنشأت الزراعية. فتشير الأرقام الى التمييز والاستغلال الذي يتعرض له العمال ولاسيما النساء منهم، رغم حرمانهم من التقديمات الصحيّة والاجتماعيّة، كما

يعمل النّساء في ظروف لا تسمح لهن الاهتمام بأطفالهن وفي تحضير الطعام لهم ورعايتهم في المنزل، ويجري استخدام النّساء مقابل دخل متواضع بحجة تأمين السّكن لهن في مكان العمل، وهو غالباً غير ملائم.

ـ غياب الضمانات الاجتماعيّة والصحيّة:

أشارت الدراسة إلى ان غالبية العمال من اللبنانيين والسوريين، لا يحصلون على أي نوع من أنواع الضمانات الصحيّة والاجتماعية الَّتي يقدمها الضّمان الاجتماعي، وشركات التأمين، ولا يحصلون على تقديمات من صاحب العمل، اذ لم يسجل الاّ ٢٠٠ عامل فقط من اللبنانيين في الضمان الاجتماعي و٥٠ عامل في شركات التأمين و٥٠٠ عامل يحصلون على بدل حوادث عمل من صاحب العمل. ولم يسجّل أي عامل سوري في الهيئات الضامنة وشركات التأمين، واستفاد ٣٠٠٠ عامل فقط من خدمة حوادث العمل الَّتي يقدّمها صاحب العمل.

ـ عقود العمل:

اتّسمت عقود العمل بالطابع الشفهي وبمسميّات مختلفة، وتوزعت على الشكل التالي: ١٦% عقود دائمة يتضمن القليل منها على عقود خطية، لا سيما الذين يعملون في الإدارة، وأغلبيتهم من اللبنانيين، و٥٧% عقود موسمية شفهية، و٢٧% عقود يومية ومؤقتة. وتظهر طبيعة العقود عدم استقرار العمل من جهة، وتدني نوعية ومهارة القيام بالأعمال من جهة ثانية.

ـ ظروف السّكن:

بيّنت الدراسة أنَّ ٣٢,٥٢% من العمال السوريين يعيشون إما في أماكن عملهم في المزارع والأراضي والأماكن التي يسكنون فيها، هي اما خيم غالبا ما تتعرض للتدمير بسبب ظروف المناخ او تتعرض لحوادث الحرائق الناتجة عن استخدام اساليب تدفئة بدائية، او يسكنون في غرف غير ملائمة للسكن. الأمر الَّذي يؤشر إلى ظروف حياة، غير صحية وغير آمنة لا تساعدهم، وكثيرا ما يتعرضون للأمراض المتعددة والمعدية، يفاقمها غياب متطلبات الرعاية والخدمات الصحية.

ويسكن ٥٧% من العمال، في مخيمات للنازحين وهؤلاء يتعرضون دائما للابتزاز من اصحاب الأراضي التي اقيمت عليها المخيمات، كونهم اعتبروا مسؤولون عن هذه المخيمات امام الجهات الأمنية والقضائية، وعمل عدد من اصحاب تلك الأراضي، على تقاسم يومية العمال ولاسيما النساء منهم، تحت تهديدهم بطردهم من المخيّم لأي سبب، في حين أقام الباقي في بيوت مستأجرة، يدفعون اكثر من نصف مداخيلهم للإجار مع خدمات الكهرباء والمياه وغيرها.

التّغيرات في بنية العمال الزراعين في لبنان بالعلاقة مع الانشطة والقطاعات الزراعية:

جدول تغير مساحات زراعة القمح بين ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٣

السنة	البقاع	بعلبك الهرمل	عكّار	النبطية الجنوب
٢٠١٠	١٣١٢٩٧	٤١٧٧٦	٥٩٦٨٠	٣٨٧٩٢
٢٠٢٣	١٠٣٣٧٢	١٦٨٢٨	٣٨٧٩٢	١٩٢١٤

جدول تغير توزع العمال الزراعيين في مجال/ قطاع زراعة القمح بين ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٣

السنة	المساحة دونم	الكمية المنتجة للقمح بالطن	عدد العمال
٢٠١٠	٢٩٨٤٠٣	١٤٨٢٠١	٥٢٠٠
٢٠٢٣	١٢٠٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٢٤٤٥

يشير جدول تغيّر المساحات المزروعة قمح إلى تقلص في حجمها بين عامي ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٣ إلى أكثر من النصف بما يعادل ٦٠%. وقد سبق وإن شهدت هذه الزراعة تحسناً بعد نشوء الحرب الروسية الأوكرانية، إلّا أنها عادت وتراجعت لأسباب اقتصادية وتقنية تتعلّق بارتفاع اسعار المحروقات، والتّخزين وعوامل المناخ وغيرها، اذ لا تساعد هذه العوامل على زراعة القمح الطري المخصّص لإنتاج الطحين، وإن أغلب القمح المزروع في لبنان يستخدم لإنتاج البرغل ومشتقاته.

ويوضّح الجدول أنَّ أكبر المساحات لزراعة القمح بقيت في البقاع وبعلبك الهرمل، وشكلت ٦٧% ثمَّ عكار ٢١% والجنوب والنبطية بـ١٠%، وأشار الجدول إلى أنَّ حجم العمالة في زراعة القمح ليس مرتفعاً بسبب استخدام التّقنيات الحديثة في الزراعة والحصاد والتي تقلص الحاجة الى عدد كبير من العما. مع ملاحظة أن اغلبهم من ضمن العمال الذين يعملون في زراعة البطاطا والخضار كما هو مبين في جدول توزع العمال في تلك القطاعات. وقدرت الدراسة عددهم ب٥٢٠٠ عامل.

جدول توزّع العمّال في زراعة البطاطا والخضار والقمح بحسب الجنس ٢٠٢٣

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	٨٦٨٠	٪٤٠
إناث	١٣٠٢٠	٪٦٠
المجموع	٢١٧٠٠	٪١٠٠

جدول توزّع العمّال في زراعة البطاطا والخضار والقمح بحسب الجنسيّة ٢٠٢٣

الجنسية	العدد	النسبة
لبناني	١٠٨٥	٪٥
سوري	٢٠٦١٥	٪٩٥
المجموع	٢١٧٠٠	٪١٠٠

توضّح جداول توزّع العاملين في زراعة قطاع البطاطا إلى ارتفاع عدد العمّال خلال الموسم إلى ٢١٧٠٠ ألف عامل، حيث يسيطر عدد العاملات الإناث على الأغلبية منهم ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ من الرجال، كما يشكّل العمال السّوريون ٩٥٪ مقابل ٥٪ من اللبنانيين. وإن غلبة النساء في هذه الأنشطة انما يعود الى قبولهن لمداخيل اقل من الرجال، ومدة العمل اليومي القصيرة.

جدول توزّع العمّال العاملين في زراعة الأشجار المثمرة

المنطقة	العدد	النسبة
البقاع + بعلبك الهرمل	٦٢٠٠	٪ ٢٩
عكار الشمال	٤٢٠٠	٪ ٢٩
الجنوب + النبطية	٤١٠٠	٪ ٢٨
جبل لبنان	٢٥٠٠	٪ ١٤
المجموع	١٧٠٠٠	٪١٠٠

لقد أظهر جدول توزّع العمّال في زراعة الأشجار المثمرة مستوى تشغيل كبير بلغ حوالي ١٧٠٠٠ عامل وعاملة، تستحوذ منطقتيّ البقاع وبعلبك الهرمل على ٢٩% ثمَّ عكار والشمال بنفس النسبة مع الجنوب والنبطية، واستحوذ جبل لبنان على ١٤%. وقد توزع العمال بحسب الجنسية على الشكل التالي: العمال السوريون ٩٥% ثمَّ اللبنانيون٧% وأخيراً عمال من التابعية البنغلادشية والمصرية والسودانية قدرت اعدادهم ١%.

جدول توزّع المساحات المزروعة موز وحمضيات في لبنان ٢٠٢٣

المنطقة	موز دونم	حمضيات دونم
الساحل الجنوبي	١٤٠٠٠٠	٣٠٤٤٦
سهل عكار	صفر	٢٠١٠٠
جبل لبنان	٣٠٤٠٠	٢٠٣٠
المجموع	١٧٠٤٠٠	٥٢٥٧٦

أوضحت جداول توزّع زراعة الموز والحمضيات تمركزها على طول الساحل اللبناني خصوصاً زراعة الحمضيات وتمركزت زراعة الموز بجزء كبير منها على ساحل جبل لبنان الجنوبي ٣٠٤٠ دونم وساحل الجنوب اللبناني الممتد من الزهراني حتّى الناقورة ١١٠٠٠ دونم

جدول توزّع العاملين في زراعة الموز والحمضيات بحسب الجنس في المناطق

المنطقة	ذكور	إناث	النسبة ذكور	النسبة إناث
الجنوب	٤٢٠٠	٢٨٠٠	٦٠٪	٤٠٪
عكار الشمال	١٥٧٥	٥٢٥	٧٥٪	٢٥٪
جبل لبنان	٢٢٧٥	١٢٢٥	٦٥٪	٣٥٪
المجموع	٨٠٥٠	٤٥٥٠	١٠٠٪	١٠٠٪

وأشار جدول توزع العمال إلى استحواذ هذا القطاع على نسبة لا بأس بها من اليد العاملة بلغت ١٢٦٠٠ عامل، انقسمت بنسبة ٦٠% ذكور، و٤٠% إناث، شكل العمال والعاملات السوريات ٩٢% منهن، ثمَّ ٥% لبنانيين، و٣% فلسطينيين.

جدول توزّع تربية الأبقار الحلوب في لبنان ٢٠٢٣

المنطقة	العدد	النسبة
البقاع ـ بعلبك الهرمل	٢٣٥٧٥	٪٤٧
عكار ـ الشمال	١٠٥٣٣	٪٢١
جبل لبنان	٨٥٢٧	٪١٧
الجنوب ـ النبطية	٨٠٢٥	٪١٦
المجموع	٥٠١٦٠	٪١٠٠

لقد أشار جدول توزّع تربية الأبقار الحلوب، استحواذ منطقة البقاع بعلبك الهرمل على حوالي النصف بنسبة ٤٧%، وربما شجعت الصناعات الغذائية في هذا المجال وتمركز مصانع الألبان والأجبان في تلك المنطقة على تشجيع المزارعين على الاستثمار في تربية الأبقار الحلوب ، ثم تلتها منطقة عكار والشمال بنسبة ٢١%، وجبل لبنان ١٧%، والجنوب النبطية ١٦%.

جدول توزّع أعداد العاملين في تربية الأبقار الحلوب

المنطقة	العدد	النسبة
البقاع ـ بعلبك الهرمل	١١٩٥	٪٢١،٢
الشمال ـ عكار	١٩٠٠	٪٣٣،٥
الجنوب ـ النبطية	٢٠٠٦	٪٣٥,٣
جبل لبنان	٥٦٨	٪١٠
المجموع	٥٦٦٩	٪١٠٠

تمركزت النسبة الأكبر من العمال في الجنوب ـ النبطية ٣٥%، ثمَّ الشمال وعكار ٣٣,٥% تليها منطقة البقاع وبعلبك الهرمل ٢١,٢%، وجبل لبنان ١٥%، ويعود سبب عدم تمركز العمال في المنطقة الَّتي تستحوذ على أكبر عدد من الأبقار، إلى تناقص عدد العمال كلما كانت مزارع تربية الأبقار كبيرة، حيث تستخدم التقنيات في حلب الأبقار وتجهيز الأعلاف، على عكس المزارع الصغيرة الَّتي تعتمد أكثر على العمل اليدوي. وأشارت معطيات البحث إلى أنه في المزارع الصغيرة يحتاج كلّ ٢٠ رأس بقر إلى خدمة عامل واحد، والمزارع المتوسطة يحتاج كلّ ٣٠ رأس الى عامل، وفي المزارع الكبيرة يحتاج كلّ ٥٠ رأس إلى عامل.

جدول توزع العاملين في تربية الأبقار الحلوب بحسب الجنس

الجنسية	البقاع ـ بعلبك الهرمل	عكار ـ الشمال	الجنوب ـ النبطية	جبل لبنان	النسبة	المجموع
ذكور	٩٩١	١٤٠٠	١٨٠٥	٥٦٢	٪٨٣,٩	٤٧٥٨
إناث	٢٠٣	٤٧٥	٢٠٠	٥	٪١٦,١	٩١١

وأشارت الجداول إلى أنَّ النسبة الأكبر للعمال في تربية الأبقار الحلوب من الرجال ٨٣,٩% و١٦,١% نساء، ذلك يعود إلى حاجة الأعمال إلى جهود بدنية لفترات طويلة من النهار، لا تستطيع النساء تقديمها مع المهام المنزليّة. ويشكل العمال السوريون في هذا القطاع ٧٦% مقابل ١٦% لبنانيين و٨% من الجنسيات السودانية والأثيوبية.

جدول توزّع أعداد مزارع الدجاج في لبنان بين ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٣

المنطقة	العدد ـ مزرعة	النسبة
البقاع وبعلبك الهرمل	١٦٠	٪٢٧
عكار الشمال	١٤٠	٪٢٣,٧
جبل لبنان	٩٥	٪١٦،٣
الجنوب النبطية	١٩٥	٪٣٣
المجموع	٥٩٠	٪١٠٠

أوضحت معطيات المسح أنَّ تربية الدجاج والمزارع تتوزع على الشكل التالي: منطقة البقاع وبعلبك الهرمل تتركّز فيها مزارع إنتاج البيض بشكل رئيسي، وتضم ١٦٠ مزرعة، أما منطقة الشمال عكار ثمَّ الجنوب وجبل لبنان تتركز فيها مزارع إنتاج لحم الدجاج وهي على التوالي ١٤٠ ـ ١٩٥ ـ ٩٥ مزرعة.

جدول توزّع العمّال في تربية الدواجن في لبنان

المنطقة	العدد	النسبة
البقاع + بعلبك	١٣٢٢	٪٢٨,٦
عكار + الشمال	١٣٥٠	٪٢٩،٢
جبل لبنان	٥٩٠	٪١١،٤
الجنوب النبطية	١٤٢٠	٪٣٠،٧
المجموع	٤٦٨٢	٪١٠٠

يخضع مبدأ توزّع العمّال كما أشار الجدول، إلى المبدأ نفسه في توزع عمال مزارع الأبقار الحلوب لجهة تناقص عدد العمال مع استخدام التقنيات الكبيرة في أنشطة الإنتاج، إنّ كان في انتاج البيض أو اللحم. وتمركز العمال في الجنوب النبطية بنسبة ٣٠،١%، ثمَّ عكار والشمال ٢٩% والبقاع بعلبك الهرمل ٢٦,٦%، ثمَّ جبل لبنان ١١,٤%.

جدول توزّع عدد العمّال في قطاع الدواجن بحسب الجنس

المنطقة	ذكور	إناث	النسبة ٪ الرجال	النسبة٪ النساء
البقاع + الهرمل	٨٥٩	٤٦٣	٪٦١,٩	٪٣٧،٢
عكار + الشمال	١٠٠٠	٨٥٠	٪٥٤	٪٤٦
جبل لبنان	٤٩٠	١٠٠	٪٨١	٪١٩
الجنوب + النبطية	١٢٢٠	٢٠٠	٪٨٦	٪١٤
المجموع	٣٥٦٩	١٦١٣		

وأشار جدول توزّع العمّال بحسب الجنس إلى وجود نسبة عالية للنساء في المناطق الّتي تتواجد فيها مزارع كبيرة، ٤٦% في عكار والشمال، ٣٧% في البقاع وبعلبك الهرمل، أمّا في جبل لبنان كانت النسبة ١٩%، والجنوب النبطية ١٤%، وتراوحت نسب الرجال بين ٨٥% في الجنوب، ٨١% جبل لبنان، ٦١% البقاع بعلبك الهرمل، و٥٥% في عكار والشمال.

جدول توزّع تربية المواشي (ماعز ـ أغنام)

المنطقة	العدد- رأس	النسبة
البقاع ـ بعلبك الهرمل	٦١٧٥	٪٧٢
عكار ـ الشمال	١٢٨٦	٪١٥
الجنوب ـ النبطية	٦٨٦	٪٨
جبل لبنان	٤٢٨	٪٥
المجموع	٨٥٧٥	١٠٠

يشير جدول توزع تربية المواشي (ماعز وأغنام) ،الى تمركز النسبة الأكبر في البقاع بعلبك الهرمل بنسبة ٧٢%، تليها عكار والشمال بنسبة ١٥%، والجنوب النبطية ٨%، وجبل لبنان ٥%.

جدول توزّع العاملين في تربية المواشي بحسب الجنسية

الجنسية	البقاع ـ بعلبك الهرمل	عكار ـ الشمال	الجنوب ـ النبطية	جبل لبنان	المجموع	النسبة
لبناني	١٠٥٠	٢٥٠	٥٠	١٠	١٣٦٠	٪١٦
سوري	٥١٢٥	١٠٣٦	٦٣٦	٤١٨	٧٢١٨	٪٨٠
سوداني اثيوبي	١٨٥	٧٠	٥٠	٣٣	٣٤٣	٪٤

يشكّل العمّال السّوريون في هذا القطاع ٨٠%، مقابل ١٦% لبنانيون، و٤% من الجنسية السودانية والأثيوبية.

جدول توزّع العاملين في جميع القطاعات بحسب دوام العمل اليومي

ساعات العمل	العدد	النسبة
٦ ساعات	٥٠٧٠٠	٪٧٢,٩٧
٩ ساعات	٤٦٨٢	٪٦,٧
بين ٨ ـ ١٠ سعات	١٤٠٩٠	٪٢٠,٢٨
المجموع	٦٩٤٧٢	٪١٠٠

لقد أظهر الجدول أنَّ عدد العمّال الأكبر من العاملين في كافة القطاعات الزراعية، يعملون لفترة ٦ ساعات في اليوم، حيث بلغت نسبتهم حوالي ٩٣%، نظراً لتطلّب العمل لأنشطة ضمن فترات قصيرة قبل شروق الشمس، حيث يبدأ الدوام مع ساعات الصباح الأولى حتّى الظهر، وبيّنت معطيات المسح أنَّ غالبية هؤلاء يقومون بأعمال أخرى تمتد إلى أربع ساعات في المواسم، ليصبح عدد الساعات ١٠ ساعات في اليوم.
وأشار الجدول إلى أنَّ نسبة ٢٠,٢٨% من العمال يقومون بأعمال لفترة تتراوح بين ٨ و١٠ ساعات، فيما يعمل ٨ ساعات ٦,٧٣% وغالبيتهم يقومون بأنشطة إدارية.

جدول توزع العمال في القطاع الزراعي بحسب الأجور للذكور والإناث

الأجر $	لبنان ذكور	لبنان إناث	سوري ذكور	إناث
٥٠ ـ ١٠٠$	٠	٠	٠	٣٠٥٦٣
١٠٠ ـ ٢٠٠$	٠	١٦٥١	٠	٠
٢٠٠ ـ ٤٠٠$	٣٥٦٠	٠	٣٣٠٦٢	٠
أكثر من ٤٠٠$	٠	٢٤٠	٣٠	٠

يظهر الجدول أنَّ المداخيل المتدنيّة تتقاضاها النّساء السوريات ونسبتهم ٤٨% رغم قيامهم بمهام تشبه مهام الرجال وبنفس فترات الدوام اليومي، حيث تراوحت رواتبهن ما قيمته ٥٠ و١٠٠ دولار أميركي شهرياً ، في حين يتقاضى ٥١% من العمال السوريين الذكور ما قيمته ٢٠٠ و٤٠٠ دولار أميركي، و٠,٠٧% منهم يتقاضى أكثر من أربعمئة دولار. أمّا اللبنانيات الإناث تتراوح مداخيلهن بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار، ونسبتهن ٣١%، و٢,٦% منهن تتقاضى أكثر من ٤٠٠$، وهن يعملن في الأنشطة الإدارية، أمّا الرجال اللبنانيين تتراوح مداخيلهم بين ٢٠٠ و٤٠٠ دولار، ونسبتهم ٦٨% في حين يتقاضى ٢% منهم مبلغ أكثر من ٤٠٠ $ وهم يعملون في الأنشطة الإدارية.

جدول توزّع العمّال بحسب الضمانات الاجتماعية والصحية

نوع الضمان	العمال اللبنانيون	العمال السوريون
الضمان الاجتماعي	٢٠٠	٠
شركات تأمين	٥٠	٠
حوادث عمل من صاحب العمل	٥٠٠	٣٠٠٠

يشير الجدول أنَّ غالبية العمال السوريين لا يحصلون على أي نوع من أنواع الضمانات الاجتماعية والصحية، اذ أن ٣٠٠٠ عامل فقط منهم يحصلون على خدمة حوادث العمل من صاحب العمل، و٦٠٠ عامل مسجلون في الضمان الاجتماعي، ومعظم هؤلاء يعمل في مزارع تابعة لشركات تصنيع الأجبان والألبان، أو شركات إنتاج الدواجن والبيض، و٢٠٠ عامل مسجلون في شركات تأمين خاصة لدى بعض المؤسسات الزراعية.
أمّا العمّال اللبنانيين فقد تم تسجيل ٢٠ عامل منهم فقط في الضمان الاجتماعي، و٥٠ عامل في شركات التأمين الخاصة، و٥٠٠ عامل يحصلون على خدمة طوارئ العمل من صاحب العمل.

جدول توزّع العمّال بحسب أماكن السكن

مكان السكن	لبناني	سوري	النسبة لبناني	النسبة سوري
بيت مستأجر	١٥٠٠	١٤٢٠٠	٪٢٨,٧٨	٪٣٢,٥٢
في مكان العمل	٣٧١١	٣٢٤٩٧	٪٧٢,٢١	٪٥٧,٣٨
مخيم للنازحين	٥	١٧٤٢٥	٠	٪٢٧,٣٨
المجموع	٥٢١١	٦٤١٢٢	٪١٠٠	٪١٠٠

يتوزّع العمّال اللّبنانيون والسّوريون في سكنهم بحسب الجدول كالتالي : العمّال السّوريون ٥٧,٣٨% في مكان العمل، ٣٢,٥٢ % في بيت مستأج، و ٢٧,٣٨% في مخيم النازحين، أمّا اللبنانيين ٥٧,٢١% في مكان العمل و٢٨,٧٨ في بيوت مستأجرة و٥% في بيوت مملوكة.

في مواجهة التّحديات التي يعيشها العمّال في قطاع الزراعة

تعتبر الزراعة من القطاعات المهمّة جدا في لبنان، كونها تسهم في تأمين الأمن الغذائي الوطني من جهة، وتساعد على توفير الأمن الاجتماعي لعشرات الآلاف من الأسر اللبنانية من جهة ثانية. وعلى الدولة اللبنانية ان تولي هذا القطاع الأهمية والعناية المضاعفة كما سائر القطاعات الحياتية، الصحية والتربوية وغيرها، وهذا يمكن ان يتحقّق من خلال الاجراءات التالية :

- رفع موازنة وزارة الزّراعة، كي تصبح قادرة على وضع البرامج المساعدة في تطوير التقنيات الزراعية، واستغلال اكثر للمساحات القابلة للزراعة. ودعم العمّال في القطاع.
  والتّشدّد في احترام الرزنامة الزّراعية لحماية المنتجات المحلية.
- العمل على تنظيم العمالة في القطاع الزراعي، من خلال تعديلات قانون العمل اللبناني، الذي مضى عليه اكثر من ٧٠ سنة.
- دعم المزارعين الصغار والمتوسطين، كونهم لا يستطيعون تحمّل الخسائر النّاتجة عن مجمل الظروف الطارئة (المناخ - االتطورات الأمنية - تقلبات الأسعار .....)
- تنظيم وتفعيل العمل التعاوني، واخراجه من بازار الاستخدام في النفوذ السياسي، واعطائه الأولوية المطلوبة، كي يتخلّص المزارعون من استغلال الوسطاء والتجار السماسرة.
- اعتماد سياسة دعم المزارعين في النقل والتخزين، التي تحرمهم اكثر من ٣٠% من ارباحهم .

المصادر والمراجع

نقابة مربي المواشي في البقاع - محمد عثمان.
تجمّع الفلاحين في البقاع - ابراهيم ترشيشي.
نقابة مزارعي البطاطا - جورج صقر.
نقابة مزارعي الكرمة -عماد رميلي.
نقابة مزارعي الأشجار المثمرة -عمر الخطيب.
نقابة مزارعي القمح - نجيب فارس.
تعاونية مربي الدواجن -رضا الميس.
نقابة مربي ألأبقار - الجنوب -علي داوود.
تجمّع مزارعي الجنوب - محمد الحسيني.
تعاونيّة مزارعي البطاطا - عكّار - يوسف عيسى.
عدد من المزارعين اصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسّطة والصّغيرة.
الاحصاء الزراعي الشامل في لبنان، ٢٠١٠ وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة FAO في لبنان.
دينامية اللاّجئين السّوريين في القطاع الزراعي في لبنان، الجامعة الأميركية بيروت، ٢٠٢٠.
الطريق نحو تعافي قطاع الزّراعة في لبنان، لينا مدّاح، سالم درويش.